@ hamad.algayeb@alwasatnews.com

ريم خليفة
reem.khalifa@alwasatnews.com

لنتعلم من ديمقراطية الهند

□ تعتبر الهند أكبر ديمقراطية في العالم من حيث الحجم. كما أنها الديمقراطية التي صمدت في ظروف بالغة التعقيد تجعل استقرار أي نظام سياسي أمراً صعباً، ناهيك عن أن يكون هذا النظام ديمقراطياً بامتياز.

لقد نجح الهنود في بناء ديمقراطية بلادهم في ظروف شديدة الصعوبة، فهذا واضح لكل من يعرف مدى عمق المشكلات الاجتماعية والثقافية في مجتمع كان يرزح تحت وطأة التخلف والفقر المدقع وصعوبة التواصل مع أقاليمه إلى حين حصوله على الاستقلال في العام 1947. ولذلك فقد حفلت أدبيات النظم السياسية والحكومات المقارنة في خمسينيات القرن الماضي بتوقعات غير متفائلة بشأن مستقبل الديمقراطية في بلد مثل الهند.

المراقبون في الشأن الهندي اعتقدوا بأن هذه الديمقراطية قد لا يتبقى منها شيء بعد رحيل الزعيم الهندي جواهر لال نهرو الذي خالفهم في إصراره على أن بلاده مؤهلة لنظام سياسي أكثر ديمقراطية مما كانوا يتصورون. فإلى جانب المقومات التي كانت موجودة في التقاليد المحلية، فقد ساهم الاستعمار البريطاني في إقامة نظام إداري متطور، نجح في تدريب عشرات الآلاف من الهنود ممن اكتسبوا مهارات صبّت لصالح مصلحة التطور الديمقراطي في بلادهم.

مع ذلك لم يكن بناء الديمقراطية الهندية سهلاً بأي حال، فعندما أجريت الانتخابات البرلمانية الأولى في العام 1951 وبداية العام 1952 بنجاح، بدا الأمر كما لو أنه يشبه معجزة، إذ واجهت اللجنة القومية للانتخابات صعوبات هائلة في توفير موظفين مؤهلين في أكثر من مئتي ألف مركز انتخابي، وفي إيجاد نظام فعال للرموز الانتخابية في ظل نسبة أمية تجاوزت 80 في المئة من الناخبين مع احترام التعددية والاختلافات اللغوية والدينية التي تتكون منها الهند.

إن قوة الهند تكمن في أنها أصبحت اليوم واحدة من أنجح الدول الديمقراطية والمستقلة في العصر الحديث، بعد أن كانت في الماضي تتكون من مئات الممالك والإقطاعيات المتفرقة، ولأن القرون التي سبقت الاستقلال كانت تتميز بانعدام العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فقد ركزت على تحقيق العدالة وإصدار التشريعات الخاصة بها. ومن تلك التشريعات إصلاح الأراضي وإعادة توزيعها على أبناء الشعب الهندي، بينما ملاك الأراضي تم تعويضهم ضمن خطة وطنية آنذاك في حركة خيرية قادها ملاك الأراضي أنفسهم بإعادة الأراضي إلى الناس بحسب معادلات اتفق عليها سياسياً.

وإذا كان الهنود استطاعوا أن يحققوا هيبة لبلدهم من خلال قبولهم بالتنوع فيما بينهم وتصحيح أوضاعهم في تفعيل ديمقراطية صحيحة يضرب بها المثل في دول العالم، فإن ذلك هو ما يجب أن نتطلع إليه كبحرينيين في انتخاباتنا المنتظرة. فلنتعلم من ديمقراطية الهند ودروسها مع تقبل الآخر واحترامه مهما كان الاختلاف وصولاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي نطمح إليها.

العلاقات السعودية – الأميركية: نقاط الجذب ومراكز الطرد (1-3)

عبيدلي العبيدلي
ubaydli.alubaydli@alwasatnews.com

إن لدى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية شراكة قوية وواسعة واستراتيجية دائمة، وهي مبنية على روابط اقتصادية وأمنية قوية وتدعمها روابط أعمال ومؤسسات، بالإضافة إلى التبادل بين الشعبين، وإن لدى الرياض وواشنطن الكثير من الأهداف الإقليمية والدولية المشتركة: الحاجة إلى استقرار مالي عالمي، واستقرار مجال الطاقة، والرؤية المشتركة حول التهديد الذي يمثله التطرف والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، وأهمية تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط»

□ بعد مشاركته في قمة العشرين، توجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والوفد المرافق له نحو واشنطن في زيارة رسمية للولايات المتحدة، يلتقي فيها بنظيره الأميركي باراك أوباما. سبق وصول عبدالله بن عبدالعزيز إلى العاصمة الأميركية تصريح صادر عن البيت الأبيض جاء فيه، أن «الرئيس (الأميركي) يتطلع إلى التشاور مع الملك عبدالله حول تقوية العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى عدد من نقاط الاهتمام المشتركة المتعلقة بالأمن الخليجي والسلام في الشرق الأوسط وغيرها من قضايا إقليمية وعالمية».

تبع ذلك تصريح آخر أدلى به ناطق من وزارة الخارجية الأميركية، إلى صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، والقريبة من الدوائر السياسية السعودية، أكد فيه على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للزيارة، وقال أن «لدى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية شراكة قوية وواسعة واستراتيجية دائمة، وهي مبنية على روابط اقتصادية وأمنية قوية وتدعمها روابط أعمال ومؤسسات، بالإضافة إلى التبادل بين الشعبين، وإن لدى الرياض وواشنطن الكثير من الأهداف الإقليمية والدولية المشتركة: الحاجة إلى استقرار مالي عالمي، واستقرار مجال الطاقة، والرؤية المشتركة حول التهديد الذي يمثله التطرف والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، وأهمية تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط».

تلخص مثل تلك التصريحات وأخرى غيرها، بوضوح غنى جدول أعمال الزيارة بالنقاط المهمة التي سيتناولها القائدان، والتي تمتد من الإقليمي حتى العالمي، وتشمل الاقتصاد دون أن تهمل السياسة، وتتوقف عند قضايا شائكة مثل البيئة، دون أن تغفل التعاون في مجال التكنولوجيا. في هذا الغنى الكثير من المنطق الذي يفسر علاقة قديمة عرفت الكثير من الصعود والهبوط، وشابها الكثير من نقاط الجذب، كما تخللها العديد من مراكز الطرد. ولفهم مدلولات تلك التصريحات، وعمق تلك العلاقة، لابد من العودة إلى تاريخها وأهم العلامات الفارقة فيها.

إذ يعود تاريخ العلاقات السعودية – الأميركية إلى ما قبل اندلاع الحرب الكونية الثانية، وقبل اكتشاف النفط في المملكة بهذه الغزارة التي هو عليها اليوم. فالعام 1933، هو العام الذي قامت فيه شركة الزيت العربية الأميركية بحفر أول بئر للنفط في شرق المملكة. تلاذلك اللقاء الشهير الذي تم في العام 1945، بين مؤسس الدولة السعودية الحالية عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، والرئيس الأميركي حينها فرانكلين روزفلت على ظهر السفينة الحربية (كوينسي)، لتشكيل شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو)، التي كانت مكوّنة من الشركات (ستاندارد اويل أوف كاليفورنيا، وسوكال، وفي وقت لاحق شركات موبيل وأكسون وتكساسكو)، قبل أن تتحول ملكية شركة أرامكو الكاملة للحكومة السعودية.

ويكشف محمد ماضي، على موقع «سويس إنفو» عن وثيقة أميركية يصنفها على أنها «سرية»، «تلخيصٌ لأهم ما دار بين العاهل السعودي الراحل الملك فيصل، والرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في البيت الأبيض يوم 27 مايو/أيار 1971». جاء في تلك الوثيقة أن الرئيس نيكسون أبدى لضيفه السعودي اهتمام بلده «بالعمل لضمان أن تستمر العلاقات الأميركية السعودية كما كانت دائماً، علاقات صداقة تنمو وتُصبح أكثر قوة في المستقبل». وجاء الرد السعودي مؤكداً حرصهم على استمرارها «ليس فقط باعتبار أن تقوية الصداقة بيننا تصب في مصلحتنا المشتركة، وإنما لأن ذلك يخدم مصالح دول وشعوب أخرى أيضاً».

لكن هذا التقارب، لا يمكن أن يمحو من تاريخ تلك العلاقات، كما يورد الصحفي الكويتي محمد عبدالقادر الجاسم، ما جاء في تلك الرسالة الشهيرة التي بعث بها في يناير/ كانون الثاني 1956، رئيس الوزراء البريطاني حينها انتوني ايدن إلى الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور يحذّره فيها من الدور السعودي المعادي للغرب الذي تمارسه الرياض في الشرق الأوسط! والذي قد يؤدي إلى «فك ارتباط الأردن ببريطانيا من خلال تقديم دعم مالي بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي». ودعا إيدن، وفي ذلك كان بعض الغرابة، واشنطن أن تبذل ما بوسعها كي «تمنع السعوديين من اللعب على الورقة الروسية، لأنه إذا استمر السعوديون بصرف أموالهم والتصرف على هذا النحو، فلن يبقى شيء لغير الدب»، في إشارة للاتحاد السوفياتي حينها. وكان في رد ايزنهاور إشارة واضحة إلى «إدراك الولايات المتحدة للمشكلة، ومن ثم فمن الحيوي تقوية النفوذ الغربي في السعودية إذا كنا نريد النجاح في إقناع السعوديين باستخدام أموالهم لأغراض أفضل».

ولتمييز علامة أخرى من العلامات الفارقة أيضاً في تاريخ العلاقة بين البلدين، يمكننا العودة للعام 1974 عندما انبثقت «اللجنة السعودية الأميركية المشتركة للتعاون الاقتصادي»، التي أنشئت في ذلك العام، وشكلت نقلة نوعية في علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والقوى البشرية والزراعية والعلمية والتقنية. لكن تلك الخطوة، على أهميتها، لم يكن بوسعها أن تزيل من تاريخ العلاقة، كما يقول مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط بجامعة فيرمونت غيرغوري جوس ذلك التوتر الذي بدأ «منذ الحظر النفطي في العام 1973 والثورة النفطية الأولى».

وتلخص الكلمة التي ألقاها قبل ثلاثة أعوام، وتحديداً في 18 سبتمبر/ أيلول 2007 رئيس اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا بالكونغرس الأميركي النائب غاري آكرمان أمام تلك اللجنة، طبيعة الوتيرة المتأرجحة التي تحكم تلك العلاقة، والنابعة أساساً من تعقد القضايا التي تغطيها وتشعبها. أفصح آكرمان بوضوح أن «الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تشتركان في أهداف استراتيجية هامة في الشرق الأوسط: فكلانا يريد تحقيق الاستقرار في العراق، وكلانا يسعى لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية وكبح جماح شهيتها المفتوحة للهيمنة على المنطقة، وكلانا يريد حلاً للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يتضمن دولتين لكلا الشعبين، تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. ولكن بإلقاء نظرة فاحصة إلى كل واحد من هذه الأهداف فستجد هنالك تباينات واسعة».

قاسم حسين
kassim.hussain@alwasatnews.com

«الوفاق»... ومعركة ذات السلاسل

□ المعارضة في مأزق... و«الوفاق» في مأزق أكبر، فلا يمكن اختزال المشاكل في ثنائية المقاطعة أو المشاركة، فتلك من وسائل تسطيح الأمور.

التيار الوطني يواجه عقدة الحضور الجماهيري، رغم ما يضمّه من كوادر وما يمثله من تاريخ نضالي، وما راكمه من خبرات. ففي أصغر ندوة تدعو لها «الوفاق» يتجاوز الحضور فيها حضور أكبر تجمع للفصائل الوطنية المعارضة الأخرى. مع ذلك فإن الثقل الجماهيري يمكن أن يتحوّل من ميزة إلى عبء على «الوفاق».

أحد أخطاء «الوفاق» نظرتها القاصرة لجمهورها، فهو في عرفها كتلةٌ سهلة التوجيه، ويمكن التأثير عليها بكلمة عاطفية في إحدى المناسبات. وهي نظرةٌ قديمةٌ لا تأخذ في الاعتبار ما جرى تحت الجسور من مياه. وتخدع «الوفاق» نفسها إذا استكانت إلى أجواء انتخابات 2006 وأخذتها كوقائع ومسلّمات.

في العام 2006، كانت المقاطعة قد استنفدت طاقتها، وبات القطاع الأوسع من الجمهور ينتقدها لأنها لم تحقق شيئاً، بل عادت عليه بمزيد من التضييق وإصدار قوانين تضيّق من الحريات (كقانوني الجمعيات والتجمعات). الجمهور نفسه أصبح يراجع نتائج المشاركة اليوم ويتساءل عمّا حققت له، وكثيراً ما يسترجع «استقطاع الـ 1 في المئة، و «تقاعد وامتيازات النواب».

هذه الكتلة من الناخبين ليست صغيرة، والنظر إليها باستعلاء سيكون له ثمنه، فليس هناك ما يجبر أحداً على التصويت يوم الانتخابات، والبناء على استصحاب أوضاع 2006 للعام 2010، لا يقود إلا إلى خطأ كبير في الحسابات.

في 2006، كان هناك عامل حراري، عرف لاحقاً بـ«التقرير المثير»، والذي أثار الكثير من هواجس الإقصاء ومخاوف الاستئصال بما يمس الوجود ويهدّد البقاء. غريزة الخوف وحب البقاء تدفع للاستنفار، وكانت المشاركة بتلك النسبة العالية إحدى وسائل الحماية ودفع الشر المقبل.

في 2006، كانت للمرجعية الدينية كلمتها العليا المسموعة، وكانت هناك حالة من التسليم ولو من باب حفظ وحدة الصف في التيار الواحد. اليوم وبعد أربع سنوات من المشاركة، زاد تفرّق التيار وانقساماته على نفسه، مع زيادة إحباطات الشارع وهزال الحصاد في البرلمان، وهو ما انعكس توتراً في الشارع.

قبل أربعة أعوام، واجهت «الوفاق» مشكلة في مناطق محدودة، واصطدمت مع بعض الأسماء والعوائل، وفُرضت عليها أسماء لم تكن ترتضيها طوعاً. اليوم قائمة الأسماء «المتمرّدة» تضاعفت، ومن نواب أصحاب أداء هزيل، بعضهم مستعدٌ للتكشير عن أنيابه والالتجاء حتى إلى التجمعات الصغيرة ليستقوي بها في تمرّده على «الوفاق». وهو ما يطرح إشكاليةً أخرى في مدى التزام هؤلاء حزبياً ونضوجهم سياسياً.

طريق «الوفاق» ليس سالكاً ولا سهلاً. لن نتكلّم عن العمليات الجراحية التي جرت في الدوائر الانتخابية ولا عن المراكز العامة، ولا عن غياب حد أدنى من التنسيق بين الجمعيات المعارضة... بل عن مشاكل داخلية تعترض درب «الوفاق». ومن أهمها هذا العام التوفيق بين قائمتها الانتخابية وبين رغبات أهالي المناطق التي تفتقر إلى الإجماع. فنصف النواب الحاليين على الأقل لم يحقّقوا نسبةً مقبولةً من الرضا لدى الجمهور. و «الوفاق» تغامر بخسارة بعض المقاعد إذا حاولت فرض أية أسماء هزيلة على خلاف رغبة الأهالي حتى في المناطق المغلقة.

الاستكانة إلى تركة الماضي مشكلة، واستصحاب أوضاع 2006 إلى أوضاعٍ لم تعد قائمةً... مشكلةٌ أخرى. ولو توفّر عقلٌ سياسيٌ يترفّع عن النظرة الحزبية لفكّر بطريقة «وطنية» أخرى.

قيمة المواطن داخل بلده وخارجه

سلمان ناصر
كاتب بحريني

□ إن العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع الخليجي لاتزال تتطلب نقاشاً معمقاً وجريئاً من أجل التوصل إلى صيغة تحمي الحقوق الشخصية والعامة وتضمن الحريات وتدعم قيم حقوق المواطنة والديمقراطية.

فمفهوم التسامح لا يمكن أن يتحقق واقعياً إلا بتلازم فكرتي الحق والحرية، وكل اعتداء على الحق والحرية هو نسف كامل لمفهوم التسامح. وإذا ما أردنا التطرق لقيمة المواطن انطلاقاً من هذا المفهوم الذي يؤثر ويتأثر بمحيطه داخل الوطن وخارجه، فإن مما لاشك فيه أن للزمن قول وسلطان في تحديد مسار الأحداث التي تؤثر على حياة الفرد، وبإغفال قراءة إشارات الزمان قد يضطر الفرد إلى دفع ثمن تجاهلها وضبابية رؤيتها.

التاريخ كتاب مفتوح يحتوي على فصول كثيرة من المنعطفات القدرية في تغيير إحداث الزمان، وللابتعاد عن التعميم فلنأخذ على سبيل المثال ما مر به المواطن البحريني بالخارج جراء معضلة البحارة، وكيفية التعامل مع هذا النوع من الإشكاليات التي تجرنا إلى عصر جديد قوامه قيمة المواطن التي تعتمد على قوة التعامل مع هذا المفهوم الجديد وعوامله المؤثرة.

إن قيمة المواطن في عصرنا الحديث لا تعني قيمة الفرد تجاه وطنه بمعناه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي فقط، ولكن أيضاً قيمته خارج الوطن.

والسؤال هو ما هي العوامل المباشر وغير المباشرة المؤثر على قيمة المواطن بالخارج، هل هي طيبة الشعوب التي في بعض الأحيان تؤدي إلى النظرة النقيضة لذلك من قبل الغير، أو سياسة الدولة الخارجية التي تتصف بسمة التسامح وذلك لتجنب التصعيد للمعضلات التي تواجهاها، أم النظر إلى التسامح والعفو والتجاوز في البحرين وكأنه واجب يجب أن يطبق على المواطن حتى في المحيط الخارجي، أم هو فقط أحساس من قبل الفرد لسبب الفوارق الاقتصادية مقارنة لما تتمتع به دول الجوار.

إن موقف سفارة البحرينية من قضية البحارة بدولة قطر الشقيقة يعد أحد المواقف المسئولة تجاه المواطنين، ولكن هل ينطبق هذا الدور على جميع السفارات وإذا طبق هل يطبق على جميع المواطنين.

كما أن التعنت والتشدد السياسي بين الدول ليس من المفترض أن ينعكس على قيمة المواطن بالسلب، فالشعوب تعد قيمة مضافة لدولها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً بعيداً عن السياسة ودهاليزها.

كل تلك التساؤلات ليس المقصود منها إلا قراءة قيمة المواطن خارج وطنه، تاركين الاستنتاج للقارئ انطلاقاً من الأسباب التي يعتقد بأنها جزء من هذه القراءة، حيث يرى البعض أن قيمة الفرد في الخارج مشوهة عكس ما هي عليه بالداخل علماً بأنها من المفترض أن تكون وجهين لعملة واحدة، فما يقدمه ويقوم به الفرد بالداخل هو ما يجب أن ينعكس عليه في الخارج.

إن قيمة الفرد لابد أن تسير جنباً إلى جنب مع إحساس الفرد بالأمن الاجتماعية والسلم الأهلي والرخاء الاقتصادية، والابتعاد عن العاطفة المفرطة المتمثلة بقراءة التسامح والعفو والتجاوز بالداخل على أن أنه واجب بالخارج. كما على المواطن أن يعي كثيراً ما تعرضت له المجتمعات في حقب التاريخ المختلفة من أزمات ومشاكل لا حصر لها، تركت آثارها السلبية على نسق العلاقات الداخلية والخارجية لهذه المجتمعات وعرضت حقوق وحريات المواطنين للخطر، وأضفت على حركتها الخارجية نوعاً من الارتباك والتعثر، ولكن هذه المجتمعات سرعان ما تداركت أوضاعها، فيتكاتف أبناؤها فيما بينهم للتخلص من هذه الأزمات والمشاكل. ويكون ذلك في الأغلب الأعم بالاحتكام إلى صوت العقل الذي يدعو إلى تبني القيم والمفاهيم التي تتقبل العيش المشترك مع وجود الاختلاف والتباين ومن دون شك أن التسامح والديمقراطية واحترام الحريات الشخصية والعامة في طليعة هذه القيم.

إن هذه الحقيقة تنطبق على نحو كبير على بعض المظاهر التي بدأت تعاني من اختلالات مجتمعية واقتصادية وثقافية وفكرية خطيرة، أشرت وبشكل لا يكون بوسع عاقل إنكاره وجود بوادر أزمة حقيقية أخذت تنخر في النسيج الاجتماعي والثقافي بالداخل والخارج التي جعلت من المواطن يقرأ قيمته كمواطن بالخارج تارة على حسب ما يراه كفرد مستمد ذلك من قراءته للمجريات بداخل الوطن الجامع، وتارة أخرى على حسب ما يتم تصنيفه من قبل الساسة.

لذلك نقول إننا بحاجة إلى استلهام واستيعاب واستحضار قيم التسامح والحوار والقانون وحقوق الإنسان في أوساط دول الجوار لكي نتجاوز ذلك الشعور. ونحن نعتقد أننا كشعوب قادرون على ذلك، لأن معظمنا يؤمن بأن ما يجمعنا هو أقوى بكثير مما يفرقنا، كما إننا بحاجة إلى العيش المشترك أكثر من أي وقت مضى وفق عقد سياسي واجتماعي جديد يحتكم إلى العقل والتسامح وحقوق الإنسان وهذا ما يجب أن تؤمن به الدول المحيطة، هذا بجانب أن نعمل على تمهيد الطريق لتحقيق الحد الأدنى من طموح المواطن بالداخل كي يشعر بالطمأنينة وهو بمحيطه الخارجي.